صحيح الإمام مسلم

المؤلف: هو الإمام الحافظ الناقد أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، إمام أهل الحديث ولد (٢٠٦هـ) وقيل (٢٠٤هـ)، وطلب العلم في صغره، وتلقى العلم عن شيوخه بلده، ثم ارتحل وطوف في البلدان.

من أشهر شيوخه: قتيبة بن سعيد (ت:٢٤٠هـ)، وأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، والبخاري (ت٢٥٦هـ) وغيرهم.

من أشهر تلاميذه: أبو عيسى الترمذي(ت٢٧٩هـ)، وأبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني (ت٣١٦هـ)، وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧ هـ)، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة(٣١١هـ).

اشتهر بالحفظ والفهم والعلم والفضل، أثنى عليه أئمة الإسلام وحفاظ الحديث، قال محمد بن عبد الوهاب الفراء: "وكان مسلم بن الحجاج من علماء الناس وأوعية العلم، ما علمته إلا خيراً، وكان براً، رحمنا الله وإياه، وكان أبوه الحجاج بن مسلم من مشيخة أبي رضي الله عنهما"[١].

ومن مصنفاته: الصحيح، والطبقات، والكنى، والأسماء، والتمييز، وغيرها، مات سنة (٢٦١هـ)[٢].

اسم الكتاب:

- اشتهر هذا الكتاب بين العلماء باسم "صحيح مسلم".
- وسماه بعضهم "المسند الصحيح"، قال ابن الصلاح: "رُوِّينا عن مسلم رضي الله عنه قال: صنفت هذا "المسند الصحيح" من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة"[٣]، وقال ابن الصلاح أيضاً: "بلغنا عن مكى بن عبدان قال: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: لو أن أهل الحديث يكتبون مائتي سنة الحديث فمدارهم على هذا المسند" يعني مسنده الصحيح"، ويقال اختصارًا: "المسند"، كما جاء عنه

---

(١) تهذيب التهذيب (١٠/١٢٧).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (١٥/١٢١)، وتهذيب الأسماء واللغات (٢/٨٩-٩٢)، ووفيات الأعيان (٥/١٩٤-١٩٥)، وتاريخ دمشق لابن عساكر (٥٨/٩٠)، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (١/٤٤٦)، وتهذيب الكمال (٢٧/٤٩٩). وتهذيب الأسماء واللغات (٢ / ٨٩-٩٢)، ووفيات الأعيان (٥/ ١٩٤-١٩٥).

(٣) صيانة صحيح مسلم (٦٧).

أنه قال: "عرضتُ كتابي هذا المسند على أبي زرعة الرازي"[١]، ولا تعارض بين هذا الاسم وما قبله؛ لأنه اختصار له.

- وسماه بعض العلماء "المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ" وكأنه وصف للكتاب، ولم يثبت عن مؤلفه، ويقال له: "الجامع"[٢]، أو "الجامع الصحيح"[٣]؛ لأنه استوعب أبواب الأحكام والعقائد والسير والآداب، وسائر موضوعات الدين.

سبب تأليفه:

تولى الإمام مسلم بيان أسباب تأليفه لهذا "المسند الصحيح" في مقدمته حيث ذكر أن السبب الباعث له على ذلك أمران[٤]:

الأول: إجابة لسؤال أحد تلاميذه حيث قال في مقدمته: "ثم إنا- إن شاء الله - مبتدؤون في تخريج ما سألت تأليفه على شريطة سوف أذكرها لك".

الثاني: كثرة ما أُلِّف وقُذِف به إلى الناس من الكتب المملؤة بالضعاف والمناكير والواهيات حيث قال في مقدمته: "ولكن من أجل ما أعلمناك من أن نشر القوم الأخبار بالأسانيد الضعاف المجهولة، وقذفهم بها إلى العوام الذين لا يعرفون عيوبها، خَفَّ على قلوبنا إجابتك إلى ما سألت".

موضوع الكتاب:

موضوعه: جمع الأحاديث الصحيحة المسندة عن رسول الله ﷺ في غالب موضوعات الدين، على طريقة الجوامع.

شرط مسلم في الصحيح:

لم يقصد الإمام مسلم استيعاب الأحاديث الصحيحة، فقال: "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ها هنا، إنما وضعتُ هاهنا ما أجمعوا عليه"[٥]، ويمكن إجمال شرطه فيما يأتي:

---

(١) انظر: فهرسة ابن خير (١٣٩-١٤٠)، وصيانة صحيح مسلم (٦٧).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (١٠/١١٤)، والحطة (٦٧).

(٣) انظر: التقييد لابن نقطة (٩٥)، وكشف الظنون (١/ ٥٥٥)، والحطة (١٩٨).

(٤) مقدمة الصحيح (٤-٣).

(٥) صحيح مسلم عقب حديث (٤٠٤)، (١/٣٠٤).

١- يخرج ما اتصل إسناده بالثقات المتقنين الملازمين لمن أخذوا عنه ملازمة طويلة، ويُخرج عن أعيان الطبقة التي تلي هذه في الإتقان والملازمة لمن رووا عنه، فلم يلزموه إلا ملازمة يسيرة، وقد يخرج حديث الطبقة الثالثة ممن لم يسلم من غوائل الجرح إذا كان طويل الملازمة لمن أخذ عنه؛ كحماد بن سلمة في ثابت البناني وأيوب.

٢- شرطه في الإسناد المعنعن -وهو الذي يُروى بصيغة (عن)- أن تثبت معاصرة الراوي لشيخه الذي عنعن عنه مع إمكان اللقاء، وأن لا يكون الراوي مدلسا، وخالفه في ذلك جمهور المحققين، ورجحوا مذهب البخاري وشيخه علي بن المديني في اشتراط اللقاء بين الراوي وشيخه(١).

٣- لم يشترط في مقدمة الصحيح ما اشترطه في صلب الكتاب.

ومما يدل على التفريق بين شرطه في الصحيح والمقدمة: أن أصحاب كتب التراجم يرمزون لمن أخرج له مسلم في الصحيح بحرف (م)، ولمن أخرج له في المقدمة بـ(مق)، كما في "تهذيب الكمال" و"تهذيب التهذيب" وغيرهما(٢).

منهج الكتاب وطريقة ترتيبه:

بدأ الإمام مسلم كتابه بمقدمة بين فيها سبب تأليفه الصحيح، وقسم مجموع ما أسند إلى رسول الله ﷺ ثلاثة أقسام، ثم ذكر باب وجوب الرواية عن الثقات وترك الرواية عن الكذابين، ثم باب تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، في أبواب ختمها بباب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن.

ترتيبه

١- رتب مسلم صحيحه على الكتب والأبواب، ورتب الأحاديث أيضا داخل الكتب؛ كل مجموعة منها على نسق يقتضيه تحقيقه ومعرفته بجوامع الخطاب ودقائق العلم، فهو كتاب مبوب في الحقيقة، لكنه لم يذكر تراجم الأبواب التفصيلية، بل اكتفى بأسماء الكتب فحسب، وقد ترجم جماعة من أهل العلم لأبوابه، وتبويبات النووي هي الأشهر(٣).

٢- قدم الأصح فالأصح من الأحاديث، وجمع طرق الحديث وأسانيده في موضع واحد.

وقال مسلم في مقدمته فقال: "نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ فنقسمها

---

(١) انظر: السنن الأبين لابن رشيد (٦٧-٦٨)، وشرح علل الترمذي (١/٣٦٠-٣٧٥)، وإتحاف أهل الأثر للمؤلف (٩٤-٨٧).

(٢) انظر: المستدرك (١/٤٠٥)، والفروسية (١/١٨٣).

(٣) انظر: صيانة صحيح مسلم (١٠٣)، وشرح النووي على مسلم (١/٢١)، وآثار الشيخ عبد الرحمن المعلمي (١٢/٣٧١٢).

على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى أو إسناد لعلَّة تكون هناك؛ لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام حديث تام، فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة، أو أن يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن ولكن تفصيله ربما عسر من جملته، فإعادته بهيئته إذا ضاق ذلك أسلم"، وقال: "فأما ما وجدنا بُدَّاً من إعادته بجملته من غير حاجة منا إليه، فلا نتولى فعله إن شاء الله تعالى.

فأما القسم الأول: فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هى أسلم من العيوب من غيرها وأنقى، وأن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوه، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين وبان ذلك في حديثهم.

فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم، وأضرابهم من حمَّال الآثار ونقَّال الأخبار فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم والستر عند أهل العلم معروفين؛ فغيرهم من أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقان والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة لأن هذا عند أهل العلم درجة رفيعة وخصلة سَنِيَّة"، ثم قال رحمه الله تعالى: "فعلى نحو ما ذكرنا من الوجوه نؤَلِّف ماسألت من الأخبار عن رسول الله ﷺ، فأما ما كان منها عن القوم هم عند أهل الحديث مُتَّهمون – أو عند الأكثر منهم – فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم كعبد الله بن مسور أبي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد، وعبد القدوس الشامي، ومحمد بن سعيد المصلوب، وغياث بن ابراهيم، وسليمان بن عمرو، وأبي داود النخعي، وأشباههم ممن اتُّهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار، وكذلك مَنْ الغالب على حديثه المنكر والغلط أمسكنا أيضاً عن حديثهم، وعلامة المنكر في حديث المحدِّث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله"(١).

وقال ابن رجب الحنبلي: "اعلم أنه قد يخرج في الصحيح لبعض من تكلم فيه، إما متابعة

(١) مقدمة مسلم (١٥-١٤).

واستشهاداً وذلك معلوم، وقد يخرج من حديث بعضهم ما هو معروف عن شيوخه من طرق أخرى، ولكن لم يكن وقع لصاحب الصحيح ذلك الحديث إلا من طريقه، إما مطلقاً أو بعلو، فإذا كان الحديث معروفاً عن الأعمش صحيحاً عنه، ولم يقع لصاحب الصحيح عنه بعلو، إلا من طريق بعض من تكلم فيه من أصحابه خرجه عنه، قال أبو عثمان سعيد بن عثمان البرذعي: شهدت أبا زرعة وأنكر على مسلم تخريجه لحديث أسباط بن نصر، وقطن بن نسير، وروايته عن أحمد بن عيسى المصري، في كتابه الصحيح، في حكاية طويلة ذكرها، قال: فلما رجعت إلى نيسابور، ذكرت ذلك لمسلم، فقال: إنما أدخلت من حديث أسباط، وقطن بن نسير، وأحمد ما قد رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إلي عنهم بارتفاع، ويكون عندي من رواية أوثق منهم بنزول، فاقتصر على أولئك، وأصل الحديث معروف من رواية الثقات"[١].

الصناعة الحديثية:

وتميز الإمام مسلم بالصناعة الحديثية عن غيره، قال الحافظ ابن حجر: "حصل لمسلم في كتابه حظ عظيمٌ مُفرط، لم يحصل لأحد مثله، بحيث أن بعض الناس كان يفضله على صحيح محمد بن إسماعيل؛ وذلك لما اختص به من جمع الطرق وجودة السياق، والمحافظة على أداء الالفاظ كما هي من غير تقطيع ولا رواية بمعنى، وقد نسج – على منواله خلق من النيسابوريين فلم يبلغوا شاوه، وحفظت منهم أكثر من عشرين إماما ممن صنف المستخرج على مسلم فسبحان المعطي الوهاب"[٢].

ومن أبرز مظاهر الصناعة الحديثية عند الإمام مسلم:

١- التفريق بين صيغ الإداء، فميز بين صيغتي (حدثنا) و (أخبرنا)، وفرق بينهما، مثال ذلك: قوله: «حدثني محمد بن رافع وعبد بن حميد، قال عبد: أخبرنا، وقال ابن رافع: حدثنا عبد الرزاق»[٣].

٢- بيان المهمل؛ كقوله: حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب: حدثنا سليمان يعني ابن بلال[٤]، فلم يستجز أن يقول: سليمان بن بلال؛ لأنه لم يقع في روايته منسوبا.

٣- جمع الطرق وتحويل الأسانيد، مع إيجاز العبارة وحسنها، فيجمع أسانيد الحديث الواحد في

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٨٣٢).

(٢) تهذيب التهذيب (١٠/١١٤).

(٣) صحيح مسلم (١٣٩٤).

(٤) صحيح مسلم (٤٤٥).

موضع واحد، ويعطف بعضها على بعض، ويُحوّل من إسناد إلى آخر بقوله: (ح) وحدثنا فلان.

٤- العناية بضبط ألفاظ الأحاديث عند اختلاف الرواة، فإذا كان بين الراويين اختلاف في حرف من متن الحديث، أو صفة الراوي أو نسبه ونحو ذلك؛ فإنه يبينه.

مثاله: قوله: «حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو سعيد بن الأشج، كلاهما عن أبي خالد، قال أبو بكر: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن الأعمش، وساق الحديث، فإعادته ذكر أحدهما خاصة إشعار بأن اللفظ المذكور له[١].

٥- طريقته فيما يرويه من الصحائف المشتملة على أحاديث تروى بإسناد واحد، كصحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة الله، فإنه يقول فيها: حدثنا محمد بن رافع: حدثنا عبد الرزاق: أخبرنا معمر، عن همام بن منبه قال: هذا ما حدثنا أبو هريرة رضي الله عنه، عن محمد رسول الله ﷺ، فذكر أحاديث منها قال: قال رسول الله ﷺ[٢].

وقد أثنى العلماء على صنيعه هذا، وفضلوه على البخاري في ذلك؛ فإن البخاري يرى جواز ذلك وغيره، فربما قدم أول حديث من الصحيفة، وهو حديث: "نحن الآخرون السابقون"، ثم يعطف عليه الحديث الذي يريده، وقد يورد الحديث الذي يريده من غير أن يورد الحديث الأول فيها.

٦- لا يكرر الحديث إلا إذا دعت حاجة ماسة إلى ذلك، كما ذكر في المقدمة[٣].

عدد أحاديث صحيح مسلم، وأنواعها[٤]:

بلغ عدد أحاديثه حسب ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي: (٣٠٣٣) حديثا دون المكرر، وحسب طبعة التأصيل: (٣٠٣١) حديثًا دون المكرر، و (٧٥٢٥) بالمكرر.

وانتقى رحمه الله أحاديث كتابه من بين ألوف الأحاديث، كما قال: "صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة"[٥]، وقسم مجموع ما أسند إلى رسول الله ﷺ ثلاثة أقسام[٦]:

---

(١) صحيح مسلم (٦٧٣). وانظر: مقدمة ابن الصلاح (٢٢٤).

(٢) صحيح مسلم (١٢٩، ١٨٢، ٢٢٥، ٢٧٩).

(٣) صحيح مسلم (١/٤).

(٤) انظر: شرح النووي على مسلم (١/٢١)، والتقريب والتيسير (٢٦).

(٥) سير أعلام النبلاء (٥٦٥/١٢).

(٦) صيانة صحيح مسلم (٩١)، وانظر مناهج المحدثين (٩٥).

١. ما رواه الحفاظ المتقنون: وقد التزم تخريج رواياتهم.

٢. ما رواه من ليس موصوفًا بالحفظ والإتقان ممن يشملهم اسم الستر والصدق: فهؤلاء يتبع .

٣. ما رواه المتهمون بوضع الحديث، والغالب على حديثهم المنكر أو الغلط: فهؤلاء يُمسك عن حديثهم.

وقد اختلف العلماء – على قولين – في مراد مسلم بهذا التقسيم، ومن الذين أخرج حديثهم.

القول الأول: أنه أخرج حديث أهل القسم الأول فقط، واحتج بهم سواء تفردوا أم لا، أما أهل القسم الثاني فلم يُخرج حديثهم على سبيل الاحتجاج، إنما يُخرج من أحاديثهم ما يرفع به التفرد عن أحاديث أهل القسم الأول، وقد يخرج أحاديثهم إن كان لها طرق كثيرة يعضد بعضها بعضا.

مثال ذلك: أنه أخرج أحاديث عطاء بن السائب ومحمد بن إسحاق وأمثالهما من المكثرين في المتابعات، ولم يُخرج لهم في الأصول، قال الحافظ ابن رجب: "قيل إنه أدركته المنية قبل أن يخرج حديث هؤلاء وقيل: أنه خرج لهم في المتابعات، وذلك كان مراده"(١).

وهذا رأي الحاكم والبيهقي، وابن عساكر، والذهبي، وابن رجب، وابن حجر(٢).

القول الثاني: أنه ذكر حديث أهل القسمين الأولين، وأتى بأسانيد القسم الثاني على طريق الإتباع للأول والاستشهاد، أو حيث لم يجد في الباب عن الأول شيئًا.

وذكر أقواما تكلم فيهم قوم وزكاهم آخرون، ممن ضعف أو اتهم ببدعة، وأخرج أحاديثهم، فأتى بأحاديث الأقسام الثلاثة، وطرح الرابع، ويحتمل أن يكون أراد بالطبقات الثلاث الحفاظ ثم الذين يلونهم، والثالثة هي التي طرحها، وهذا رأي القاضي عياض، والنووي(٣).

وقد ترتب على هذا اختلاف بين أهل العلم، هل في صحيح مسلم روايات وألفاظ من الأحاديث قصد في إيرادها إعلالها، وقد قال في المقدمة "قد شرحنا من مذهب الحديث وأهله بعض ما يتوجه به من أراد سبيل القوم، ووفق لها، وسنزيد، إن شاء الله تعالى شرحاً وإيضاحاً في مواضع من الكتاب عند

---

(١) شرح علل الترمذي (١/ ٣٩٧).

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٢/٥٧٥)، وشرح علل الترمذي (١/٣٩٧)، والنكت على ابن الصلاح (١/٤٣٤- ٤٣٥)

(٣) شرح النووي على مسلم (١/٢٣).

ذكر الأخبار المعللة، إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح، إن شاء الله تعالى"[١].

وبعضهم ذهب إلى أن ما ذكر من أخبار معلله هي علل غير مؤثره، والذي يظهر وجود زيادات ألفاظ في المتون ونحوها قصد الإمام مسلم إعلالها بدليل إنه في بعضها قد أعلها في كتابه التمييز، والمقام لا يتسع لزيادة البيان والأمثلة، والمقصود الاشارة فقط[٢].

هل في صحيح الإمام مسلم معلقات؟

ليس في صحيح مسلم من المعلقات إلا عدد محدود، قال الحافظ أبو عمر بن الصلاح: "ليس في مسلم من المعلقات إلا القليل ... وذكر الحافظ أبو على الغسانى الأندلسي أن مسلماً وقع الانقطاع فيما رواه في كتابه في أربعة عشر موضعاً"[٣]، وذكر الحافظ العراقي كلام ابن الصلاح ثم قال: "وفيه أمور: أحدهما: أن قوله: وهو في مسلم قليل جداً هو كما ذكر، ولكني رأيت أن أبيّن موضع ذلك القليل ليضبط"، ثم ذكر ثلاثة مواضع: الأول في كتاب التيمم، والثاني في البيوع، والثالث في الحدود ... وكلها بصيغة وروى الليث.

ثم قال: "والحديثان الأخيران – في البيوع والحدود – قد رواهما مسلم قبل هذين الطريقين متصلاً ثم أعقبهما بهذين الإسنادين، فعلى هذا ليس في مسلم بعد المقدمة حديث معلق لم يوصله إلا حديث أبي الجهم في التيمم، وفيه بقية أربعة عشر موضعاً رواه متصلاً ثم أعقبه بقوله: ورواه فلان، وقد جمع الرشيد العطار ذلك في "الغرر المجموعة"، وقد بينت ذلك كله في كتاب جمعته فيما تكلم فيه من أحاديث الصحيحين بضعفٍ أو انقطاع"[٤].

وقال الحافظ ابن حجر تعقيباً على كلام الحافظ العراقي: "فيه أمور: الأول: قوله: فيه بقية أربعة عشر موضعاً ليس فيه عند الرشيد العطار إلا ثلاث عشر أحدهما مكرر، والذي أوقع الشيخ في ذلك أن أبا علي الجياني – وتبعه المازري – ذكر أنها أربعة عشر، والثاني: قوله: إنه رواه متصلاً ثم أعقبه بقوله: ورواه فلان ليس ذلك في جميع الأحاديث المذكورة، وإنما وقع ذلك فيه في ستة أحاديث ثم ذكرها الحافظ ثم ذكر السبعة الباقية بما فيها المكرر ثم قال: فعلى هذا فهي إثنا عشر حديثاً فقط ستة

---

(١) مقدمة صحيح مسلم (٨/١).

(٢) انظر: علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج (١، ٩، ١١)، مقارنة المرويات (٤٨١/٢-٤٨٠).

(٣) صيانة صحيح مسلم (٧٦).

(٤) التقييد والإيضاح ص: ١٥ ملخَّصاً.

منها بصيغة التعليق، وستة منها بصيغة الاتصال، ولكن أبهم في كل واحد منها اسم من حدَّثه، فكان حق العبارة أن يقول: وفيه بقية ستة مواضع أخرى قيل إنها منقطعة وليست بمنقطعة كما هو رأي الجمهور من المحدِّثين في الإسناد فيه رجل مبهم، إنه متصل فيه مبهم"[١].

روايات صحيح مسلم[٢]:

ذكرت كتب الفهارس والأثبات أربع روايات لصحيح مسلم:

١- رواية أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه (٣٠٨ هـ)[٣].

وقد كان ملازما لمسلم، لكنه لم يسمع الصحيح كاملا، بل فاتته مواضع أخذها بطريق الإجازة أو الوجادة، يقال فيها: "أخبرنا إبراهيم، عن مسلم"، وهذا الفوت في كتاب الحج وفي أول الوصايا، وفي أحاديث الإمارة والخلافة، والأخير أكبرها، يبلغ نحو ثمان عشرة ورقة كما قال ابن الصلاح.

وهذه الرواية هي أهم الروايات، وعليها المعوّل، وقد أخذها عنه جماعة، أشهرهم: أبوأحمد محمد بن عيسى بن محمد النيسابوري الجُلُودي (٣٦٩هـ)، وروايته هي المعتمدة وهي أقدم رواية موثوقة للصحيح[٤].

٢- رواية أبي محمد أحمد بن علي بن المغيرة القلانسي[٥].

وفيها فوت بمقدار ثلاثة أجزاء من آخر الكتاب، أولها حديث الإفك، سمعها تلميذه أبو العلاء عبد الوهاب بن عيسى بن ماهان البغدادي (٣٨٧هـ)[٦]، ورواها عن ابن ماهان جماعة، منهم: أبو بكر يحيى بن محمد القرطبي الأشعري (٣٩٠هـ).

وهذه الرواية في عداد المفقود في زماننا.

---

(١) النكت (١/٣٤٤ – ٣٥٣).

(٢) انظر: صيانة صحيح مسلم (١٠٦-١١٦)، والمعجم المفهرس (٢٩-٢٧)، ومناهج المحدثين (٩٦).

(٣) انظر ترجمته في: صيانة صحيح مسلم (١٠٦-١٠٧)، وسير أعلام النبلاء (١٤/٣١١).

(٤) انظر: فهرسة ابن عطية (٦٨)، فهرسة ابن خير (١٣٥)، وصيانة صحيح مسلم (١٠٨-١٠٧)، وإكمال المعلم (١/١٤٤-١٤٥)، و (١/٢٢٦)، وسير أعلام النبلاء (١٦ / ٥٣٥).

(٥) انظر: فهرس ابن عطية (٨٥، ١٢٢، ١٣٠)، وصيانة صحيح مسلم (١١١).

(٦) انظر: فهرس ابن عطية (١٣٠)، وفهرسة ابن خير (١٣٨)، وصيانه صحيح مسلم (١١١)، وإكمال المعلم (١/ ١٤٤، ٢١٤، ٢٣٨).

٣-رواية مكي بن عبدان بن محمد التميمي النيسابوري (٣٢٥هـ)[١].

روى الصحيح وغيره عن مسلم، وروايته صحيحة ثابتة، لكنها لم تشتهر.

٤-رواية أبي حامد أحمد بن محمد بن الحسن بن الشرقي النيسابوري (٣٢٥هـ)[٢].

نسخ صحيح مسلم:

ونسخه كثيرة، من أشهرها:

١. نسخة ابن عساكر أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي (٥٧١هـ).

٢. نسخة ابن خير الإشبيلي (٥٧٥هـ)، وقد قابلها مرارًا، وهي بخط الأديب أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الإشبيلي، كتبها سنة (٥٧٣هـ).

عناية العلماء بصحيح مسلم[٣]:

صحيح مسلم أجل كتاب في السُّنَّة بعد صحيح البخاري، وقد تلقاه العلماء بالقبول، واعتنوا به عناية عظيمة، ومن أهم مظاهر تلك العناية:

أولا: الترجمة لرجاله

أ-كتب ترجمت لرجال مسلم على سبيل الانفراد؛ فمنها:

١- رجال صحيح مسلم، لأبي بكر أحمد بن علي بن منجويه الأصبهاني (٤٢٨هـ) مطبوع.

٢- المنهاج في رجال مسلم بن الحجاج، لأبي محمد عبد الله بن أحمد الإشبيلي (٥٢٢هـ).

٣- رجال مسلم بن الحجاج، لأبي العباس أحمد بن طاهر الأنصاري (٥٣٢هـ).

٤- تسمية رجال مسلم الذين انفرد بهم عن البخاري، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ). مطبوع.

ب-كتب ترجمت لرجال البخاري ومسلم، ومنها:

١- الجمع بين رجال الصحيحين (وهو جمع بين كتاب الكلاباذي في رجال البخاري، وكتاب أبي بكر بن منجويه الأصبهاني في رجال مسلم)، لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (٥٠٧هـ). وهو

---

(١) انظر: تاريخ بغداد (١٤٨/١٥)، وسير أعلام النبلاء (٧٠/١٥).

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (١٠٩/٦)، والتقييد (١٦٤)، وسير أعلام النبلاء (٣٧/١٥-٣٩).

(٣) انظر: كشف الظنون (٥٥/١)، الحطة (٧٣)، تدوين السنة (١٣٠)، ومناهج المحدثين (٩٧).

مطبوع.

ثانيا: مختصراته

١- تلخيص مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي (٦٥٦هـ)، مطبوع.

٢- مختصر صحيح مسلم، لأبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (٦٥٦هـ)، مطبوع.

٣- مختصر صحيح مسلم، لأبي زكريا يحي بن شرف النووي (٦٧٦هـ)، مطبوع.

ثالثا: شروحه، وهي كثيرة، من أهمها:

١- المعلم بفوائد مسلم، لأبي عبد الله محمد بن علي المازري (٥٣٦هـ).

٢- إكمال المعلم بفوائد مسلم، لأبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (٥٤٤هـ).

٣- صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لأبي عمر عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح (٦٤٣ هـ).

٤- المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي (٦٥٦هـ).

٥- منهاج المحدثين وسبيل طالبيه المحققين، لأبي زكريا يحي بن شرف النووي (٦٧٦هـ).

٦-إكمال إكمال المعلِم، لأبي عبد الله محمد بن خلفة الوشتاني الأبي (٨٢٨هـ).

جمع فيه بين كتب المازري والقاضي عياض والقرطبي والنووي، مع زيادات من كلام شيخه ابن عرفة. وجميعها مطبوعة.

رابعا: المستخرجات عليه[١]:

والمستخرجات على صحيح مسلم كثيرة، منها:

١- المستخرج لأبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد الخوارزمي البرقاني(٤٢٥هـ) وهو مستخرج على الصحيحين معاً[٢].

٢- المستخرج لأبي بكر محمد بن محمد بن رجاء الإسفراييني (٢٨٦هـ)[٣].

٣- المستخرج لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم الإسفراييني (٣١٦هـ).

---

(١) انظر: صيانة صحيح مسلم (٨٩-٨٧)، وسير أعلام النبلاء (١٢/٥٦٩).

(٢) تذكرة الحفاظ (١٨٣/٣)، والرسالة المستطرفة (٣٠).

(٣) انظر كشف الظنون (٥٥/١)، الرسالة المستطرفة (٢٧).

٤- المستخرج لأبي نعيم أحمد بن أحمد عبد بن أحمد الأصبهاني (٤٣٠هـ).

خامسًا: أشهر طبعاته[١]

١- طبعة بولاق – القاهرة، سنة (١٢٩٠ هـ) ، ثم (١٣٢٩ هـ) ، ثم (١٣٤٤هـ).

٢- طبعة دار الطباعة العامرة تركيا سنة (١٣٤٣هـ)، بتحقيق مجموعة من المحققين، ثم صورت في دار طوق النجاة –بيروت سنة (١٤٣٣هـ) بعناية زهير الناصر.

٣- طبعة مطبعة البابي الحلبي القاهرة سنة (١٣٧٤هـ) بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، وأعيد تصويرها ونشرها مراراً.

٤- طبعة دار التأصيل القاهرة سنة (١٤٣٥هـ).

****

المرجع:

- الوجيز في مناهج المحدثين، تأليف: محمد بن عبد الله القنّاص، نشر: مركز تدوين للبحوث والدراسات الحديثية، بريدة، توزيع: دار أطلس الخضراء، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٤٥هـ – ٢٠٢٤م.

(١) ومن الدراسات العلمية على صحيح مسلم، وهي كثيرة، منها: (الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه، لمحمد عبد الرحمن طوالبة، والإمام مسلم وصحيحه، لعبد المحسن بن حمد العباد).